



ابيكورب
APICORP

الشركة العربية للاستثمارات البترولية
Arab Petroleum Investments Corporation

قطاع الطاقة واقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد 2021

نوفمبر 2020

قطاع الطاقة واقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد 2021

نوفمبر 2020

المؤلفون:

د. ليلي بنعلي

كبير الخبراء الاقتصاديين، ابيكورب

إيمان جيل

مستشارة أبحاث، ابيكورب

أسهم في إعدادة:

عبدالرحمن الظفيري

متدرب، ابيكورب

إخلاء المسؤولية العامة:

إن الآراء الواردة في هذا المنشور تعكس آراء مؤلفيه اعتباراً من تاريخ النشر وليس بالضرورة آراء ابيكورب أو مساهميها. كما يجب اعتبار هذا المنشور مادة إعلامية بحتة لا يترتب عليه أي مسؤولية قانونية من جانبنا أو اعتباره بمثابة توصيات أو نصائح يجب الاعتماد عليها في اتخاذ أي قرارات استثمارية أو خلافه.

نبذة عن ابيكورب

الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب) هي مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف تأسست في عام 1975 بهدف تعزيز تنمية قطاعات الطاقة والنفط والغاز في العالم العربي، وذلك بموجب اتفاقية موقعة بين الدول العشر المنتجة للنفط. وتقوم ابيكورب بالاستثمار المباشر وتمويل المشاريع وتوفير التمويل التجاري والخدمات الاستشارية والبحوث لقطاع الطاقة، ويقع مقرها الرئيسي في الدمام بالمملكة العربية السعودية. تحمل ابيكورب تصنيف (Aa2). مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة موديز للتصنيف الائتماني، وتصنيف (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

المقدمة

في مطلع عام 2020، كانت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتلك احتياطات مالية ضخمة تُقدّر بنحو تريليون دولار أمريكي وكانت نسبة المديونية لدى بعضها منخفضة نسبياً. ومع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، بادرت معظم دول العالم إلى تدشين حزم تحفيزية واسعة النطاق لمواجهة التداعيات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للجائحة، وذلك من خلال الاعتماد على احتياطاتها المالية، واللجوء إلى أسواق رأس المال المدين (debt capital markets)، والتمويل الثنائي والمتعدد الأطراف (bilateral and multilateral financing)، والمساعدات الخارجية. كما عمدت الحكومات بالتوازي مع هذه الحزم إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الميزانيات المخصصة لمشاريع البنية التحتية وبرامج التنمية الحيوية، كما قامت بعض الدول بإيقاف برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي كانت قد بدأتها قبل الجائحة.

وقد أدت التداعيات المتشعبة للأزمة الثلاثية غير المسبوقة لعام 2020 - والمتمثلة بالأزمة الصحية والاقتصادية والمالية - إلى اتساع فجوات الدخل والانتاجية على الصعيدين الإقليمي والمحلي، وذلك في ظل افتقار معظم تلك الدول إلى المقومات المطلوبة لتحويل الحزم التحفيزية إلى ديون منتجة تحقق انتعاشاً اقتصادياً مستداماً، بما في ذلك أطر راسخة للحكومة والسياسات، والإدارة المالية العامة، وتوافر بنية اقتصادية قوية ومستدامة.

وبينما تستطيع بعض الدول إدارة الأزمة والتعامل مع الخيارات الصعبة التي فُرضت عليها، فإن هناك دولاً أخرى تقف أمام تحديات حقيقية تحتم عليها الاختيار بين إيقاف برامج الدعم الاجتماعي أو اللجوء إلى الاقتراض والإنفاق بما يفوق طاقتها، وهناك دلائل واضحة على أن قدرة بعض الاقتصادات الناشئة على الاقتراض قد بلغت حدها الأقصى بالفعل.

وبالنسبة للدول المستوردة للنفط والغاز، فإن قدرتها على التحرك بسرعة واقتناص الفرص خلال المرحلة التي تلي انحسار جائحة كوفيد-19 يعدّ العامل الأهم لتجاوز الأزمة، لا سيما في القضايا المتعلقة بإعادة هيكلة بعض سلاسل القيمة العالمية (global value chains)؛ أما بالنسبة للدول المنتجة للنفط والغاز، فتتواصل فيها النداءات لتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي في الوقت الذي قد يكون فيه العقد القادم الفرصة الأخيرة أمام منتجي النفط والغاز منخفض الكربون ومنخفض التكلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز وترسيخ حصتهم في السوق العالمية.

اتساع الفجوة: مسارات متفاوتة نحو التعافي

التغير في النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي	2020	2021
المملكة العربية السعودية	-5.4	3.1
الإمارات العربية المتحدة	-6.6	1.3
الكويت	-8.1	0.6
قطر	-4.5	2.5
عمان	-10.0	-0.5
البحرين	-4.9	2.3
العراق	-12.1	2.5
إيران	-5.0	3.2
الأردن	-5.0	3.4
ليبيا	-66.7	76.0
مصر	3.5	2.8
الجزائر	-5.5	3.2
تونس	-7.0	4.0
المغرب	-7.0	4.9
السودان	-8.4	0.8
فلسطين	-12.0	8.2
لبنان	-25.0	?
اليمن	-5.0	0.5

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020

تسببت جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط في ركود حاد في العديد من الدول المصدرة للنفط في المنطقة. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام، باستثناء مصر حيث تشير التوقعات إلى نمو طفيف في الناتج المحلي الإجمالي يُقدّر بنحو 2.5% - 3.5% بين عامي 2020-2021.

فمن المتوقع على سبيل المثال أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (real GDP) للمملكة العربية السعودية بنسبة 5.4% في عام 2020، ويشمل ذلك تأثر الناتج المحلي الإجمالي النفطي بانخفاض أسعار النفط وخفض الانتاج، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نتيجة عدة عوامل رئيسية منها قرار حصر الحج والعمرة على المواطنين والمقيمين فقط كجزء من التدابير الاحترازية التي اتخذتها المملكة لاحتواء الجائحة. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للحجاج هذه السنة لم يُعلن رسمياً بعد، إلا أنه أقل بكثير من الأعوام الماضية، فوفقاً للأرقام الصادرة الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، بلغ عدد الحجاج العام الماضي نحو 2.37 مليون حاج، منهم 1.76 مليون حاج من خارج المملكة.

بالإضافة إلى ذلك، وصل معدل البطالة في المملكة إلى 15.4% بين السعوديين خلال الربع الثاني من العام 2020، بزيادة قدرها 3% على أساس سنوي.

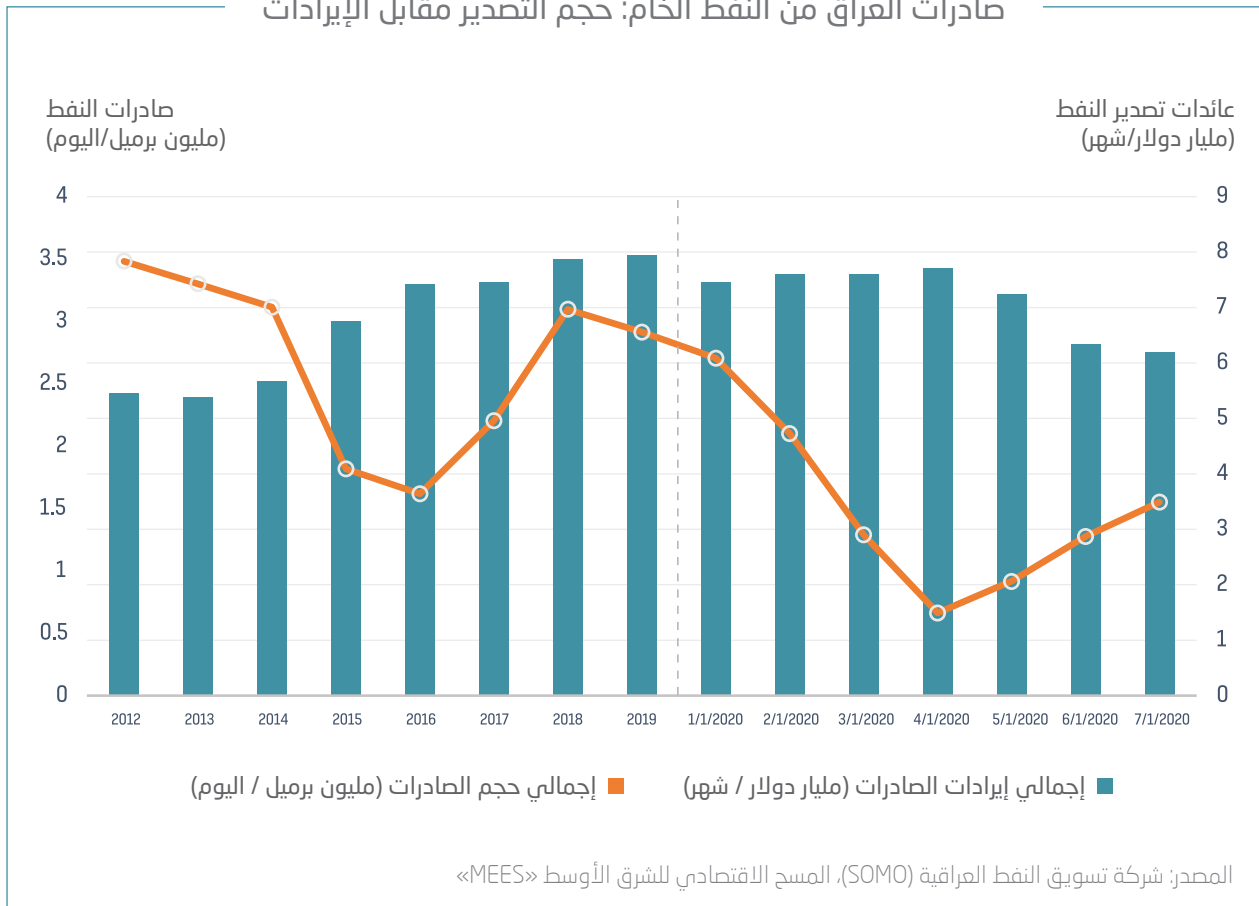
تشهد الدول المصدرة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحولات مهمة. ففي ظل التوقعات التي تشير إلى بقاء استعادة السوق توازنه، ووفرة العرض التي قد تستمر حتى 2023-2021 وعلى الغاز لغاية 2025، سيكون بمقدور منتجي النفط والغاز منخفض الكربون ومنخفض التكلفة الذين يتمتعون بوضع أن يمضوا قدماً في سعيهم إلى زيادة حصتهم السوقية في أسواق النفط والغاز بعد عام 2020.

وقد أدى أكبر انكماش للطلب على النفط في التاريخ – والذي بلغ 20 مليون برميل يومياً في شهر أبريل – إلى تأثر الاقتصاد غير النفطي في هذه الدول، سواء من حيث انكماش الاقتصاد الحقيقي وخفض الإنفاق الحكومي. وكما هي الحال في سائر دول العالم، فقد أدت التدابير الاحترازية التي أُتخذت لمواجهة جائحة كوفيد-19 إلى إغلاق الشركات والمصانع والرحلات الجوية ومرافق الترفيه والخدمات اللوجيستية وعمليات البيع بالتجزئة.

- من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت بنسبة 8.1% في 2020، وهي نسبة لم تشهد منذ عام 1980. وقد يؤدي انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإنتاج إلى تضخم العجز المالي ليصل إلى ما نسبته 12% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 مع انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة قد تصل إلى 30%.

- يواجه العراق وضعاً أكثر تعقيداً، إذ لم تؤدّ زيادة مستويات الإنتاج إلى زيادة إيرادات الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة الثلاثية، مما أدى إلى تنامي مظاهر السخط الشعبي. وفي ظل الاعتماد الكبير على عائدات النفط التي تمثل ما نسبته 90% من ميزانية الدولة، وبلوغ الفاتورة الشهرية لرواتب القطاع العام نحو 5 مليار دولار أمريكي، فقد باتت إعادة هيكلة اقتصاد بشكل جذري حاجة ملحة للعراق.

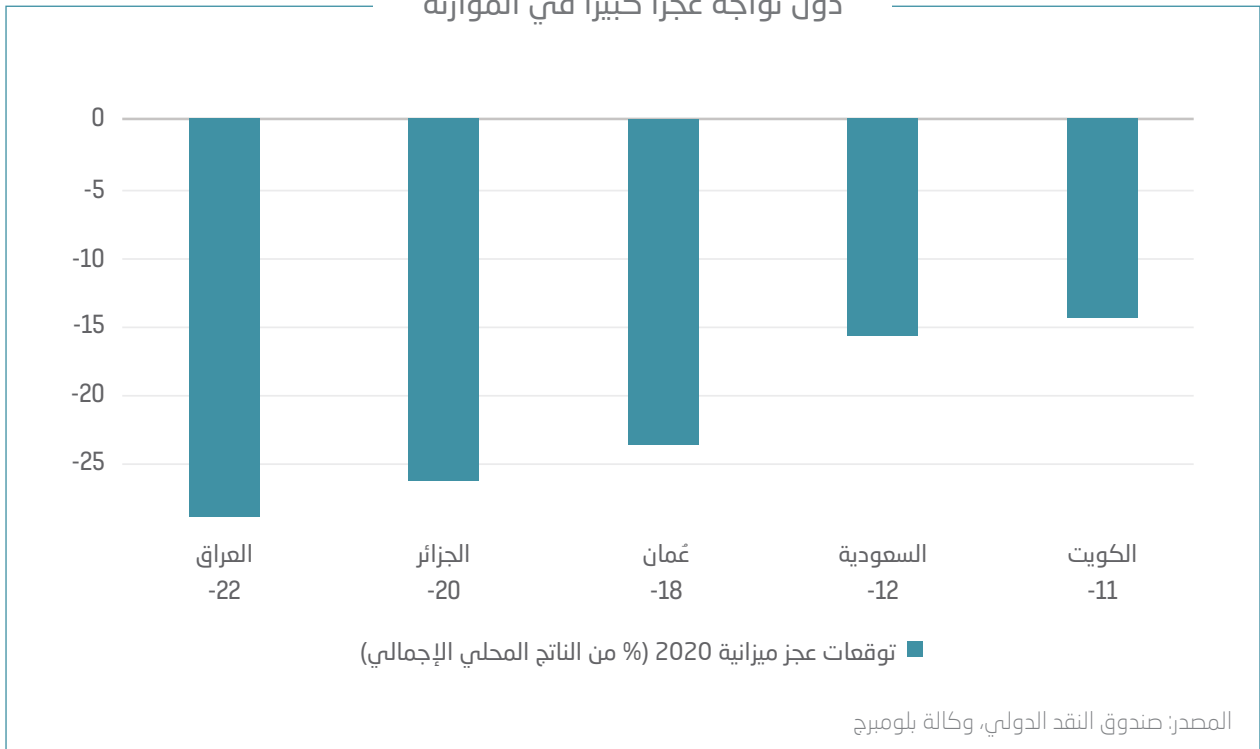
صادرات العراق من النفط الخام: حجم التصدير مقابل الإيرادات



تواجه الدول المصدرة للغاز وضعا أكثر تعقيداً، وخاصة الدول التي على وشك إعادة التفاوض بشأن عقود التصدير في ظروف سوقية مواتية بالنسبة للمشتريين. يواجه مصدرو الغاز الطبيعي تأثيرات مضاعفة نتيجة انخفاض الإيرادات، وذلك بسبب العقود المرتبطة بالنفط وضعف أسعار التسليم الفوري (spot prices)، وتبدو المؤشرات الإيجابية محدودة بالنسبة للأسواق المحلية لهذه الدول بسبب تراجع الأنشطة الصناعية والتجارية والأسعار المحلية (المزيد من التفاصيل في تقرير "توقعات استثمارات الغاز والبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للأعوام 2020-2024").

- من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عُمان بنسبة 10.0%، وأن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بأكثر من 5.5% في عام 2020، ويوازي ذلك ارتفاع العجز المالي إلى ما يقرب من 17% من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة، وهي نسبة العجز الأعلى بين جميع دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي.
- يتوقع أن تتكبد الجزائر خسائر في الإيرادات تصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي في عام 2020 بسبب انخفاض أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاحتياطي النقد الأجنبي للدولة في نهاية عام 2020 نحو 58 مليار دولار أمريكي، وهو ثلث الرقم القياسي الذي سجلته في عام 2013 والذي بلغ حينها 195 مليار دولار أمريكي. وعلى ضوء ما سبق، فمن المتوقع أن يتضاعف عجز الموازنة هذا العام مقارنة بالعام السابق 2019.

دول تواجه عجزاً كبيراً في الموازنة



في حين تواجه البلدان المصدرة للنفط والغاز انخفاضاً أكثر حدة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 مقارنة بنظيراتها المستوردة، فإن ذلك لا يعكس الأثر على الاقتصاد الحقيقي وتتجلى بوضوح في العديد من الدول، لا سيما تلك التي كانت تعاني بالفعل حتى قبل الجائحة، ومن الممكن أن تستمر هذه التأثيرات إلى ما بعد عام 2021.

تعاني جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تراجع قطاع الضيافة، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية الأجنبية، ونسبة بطالة طال أمدها، لا سيما في القطاعات غير الرسمية. وسيكون الأثر على السكان في البلدان المستوردة للنفط ملموساً بشكل أكبر وأكثر حدة. فعلى سبيل المثال، يشكل قطاع السفر والسياحة الذي يعد أحد أكثر القطاعات تضرراً من أزمة كوفيد-19 ما نسبته 5.3% من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيه نحو 6.7 مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2019.

تشير التقديرات إلى أن التحويلات المالية الأجنبية التي تلعب دوراً حيوياً في اقتصادات العديد من الدول العربية، سوف تنخفض بنسبة 19.6% لتصل إلى 42 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وتعتبر مصر واحدة من أكبر الدول المتلقية للتحويلات المالية الأجنبية على مستوى العالم، حيث تبلغ قيمة التحويلات نحو 26.8 مليار دولار أمريكي وتشكل نحو 10% من ناتجها المحلي الإجمالي (المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ما لبنان فبلغ إجمالي التحويلات إليها في عام 2019 ما قيمته 7.3 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي، جاء نصفها من دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات في تونس من ما نسبته 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 4.4% في عام 2020، وهي انخفاض طفيف نسبياً نظراً لقوة مقومات الاقتصاد الكلي لديها.

حزم التحفيز الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ضرورة ولكن محفوفة بالمخاطر

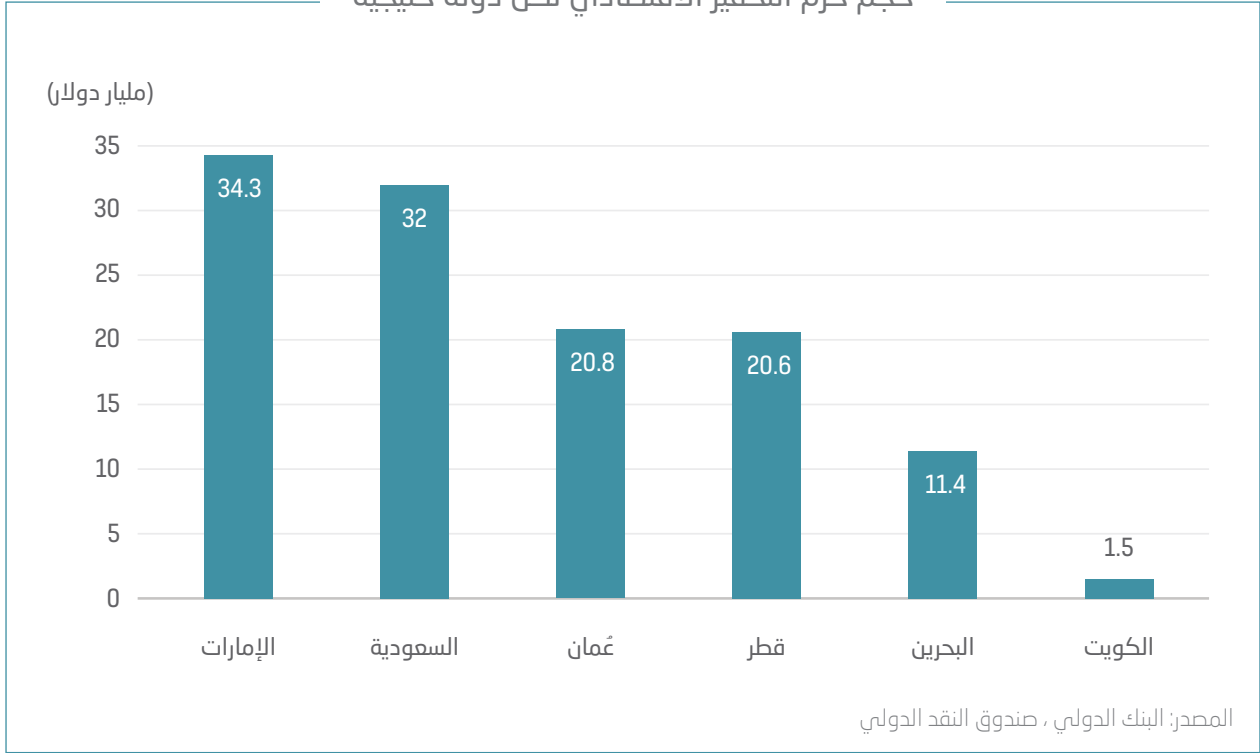
تفاوتت تأثيرات جائحة كوفيد-19 على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك الطرق التعامل معها. فقبل الجائحة، انصبت جهود العديد من الدول على تقليل اعتمادها على النفط والغاز، فيما ركزت دول أخرى مثل المغرب وإلى حد أقل تونس جهودها على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الربيع العربي. وكانت العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد سارعت بحلول منتصف مارس 2020 إلى تطبيق إجراءات صحية ووقائية احترازية عاجلة رافقتها خطط تحفيز اقتصادي ضخمة. وبناء على الظروف الخاصة لكل دولة، فقد طُبقت هذه الخطط التحفيزية عبر مجموعة واسعة من الأدوات المالية والاقتصادية حسبما ما هو مفضل أدناه. وبالنظر إلى المنطقة ككل، فقد تم تخصيص ما نسبته 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي للتدابير المالية الضرورية، فيما قامت البنوك المركزية بضح ما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر في اقتصادات دول المنطقة.

وفي الوقت الذي تتنامى فيه المخاوف من أن تؤدي حزم التحفيز الاقتصادي الضخمة إلى أعباء هائلة من المديونيات غير المنتجة، يظل تحفيز نمو الاقتصاد الحقيقي بالسرعة القصوى الأولوية القصوى في المرحلة الراهنة. ومثلما هو الحال في بقاع أخرى من العالم، تدور تساؤلات حول فعالية الآليات التي سيتم من خلالها ضخ هذه الحزم التحفيزية في الاقتصاد الحقيقي. وبالإضافة إلى إصدار السندات وتخفيض الإنفاق، فقد لجأت بعض الدول إلى أصولها الأجنبية الضخمة لتغطية احتياجاتها الحالية، وضخ الدولار في أنظمتها المصرفية لتعويض انسحاب رؤوس الأموال.

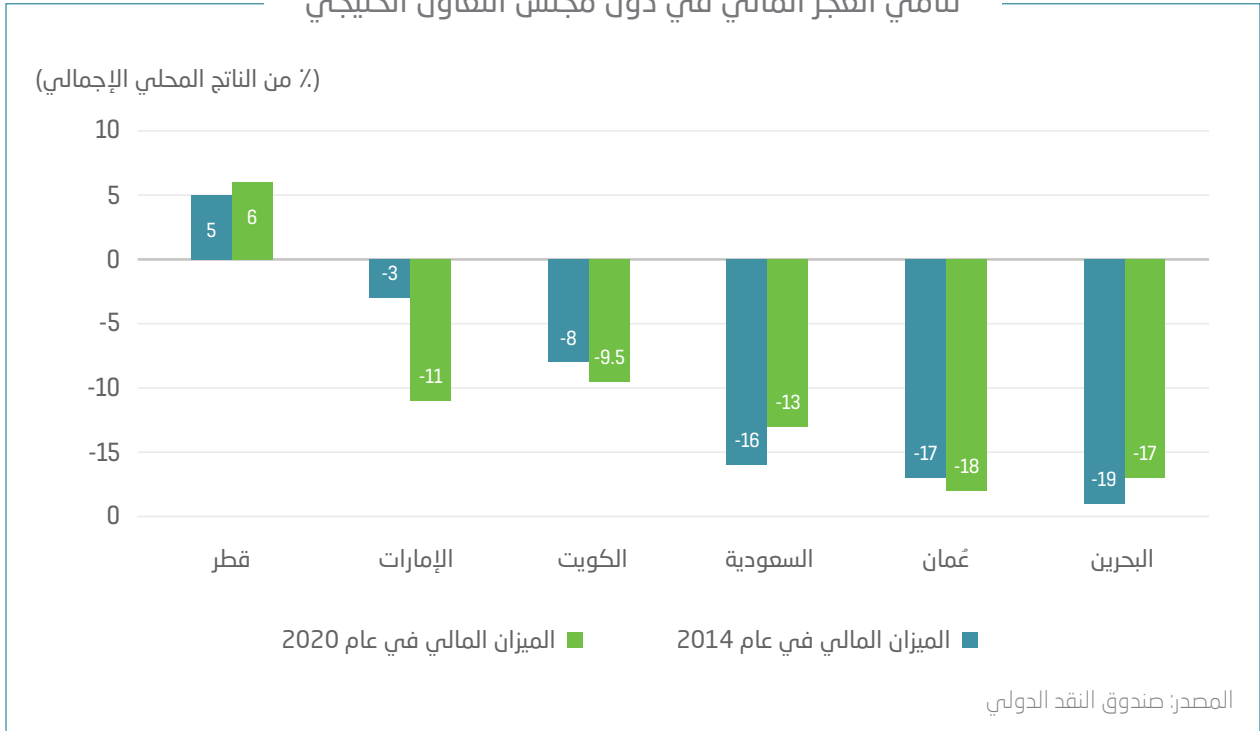
ومع ذلك، توجد مؤشرات اقتصادية إيجابية في بعض الدول العربية خارج منطقة مجلس التعاون الخليجي، من بينها المغرب على سبيل المثال، حيث تمكن من الحفاظ على تصنيفه الاستثماري المتقدم من قبل "ستاندرد آند بورز" (Standard & Poor's). في المقابل، ما تزال جهود الإنعاش الاقتصادي في دول أخرى محفوفة بالمخاطر، لا سيما الدول التي تنفذ مشاريع إعادة إعمار أو التي تعاني من حالة عدم استقرار قد طال أمدها.

اعتمدت معظم الدول على أدوات متنوعة لتمويل حزم التحفيز الاقتصادي تم تمويل حزم التحفيز الضخمة لمواجهة الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-19 عبر وسائل متعددة، شملت اللجوء إلى أسواق رأس المال المحلي، وإجراءات الترشيد المالي، والاستعانة بما لديها من احتياطات نقدية، والتمويل الثنائي أو متعدد الأطراف، والمساعدات الأجنبية. وبلغ الحجم الإجمالي لهذه الحزم في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 120 مليار دولار أمريكي، فيما خصصت مصر 7 مليارات دولار أمريكي لدعم قطاعات معينة ومتعددة.

حجم حزم التحفيز الاقتصادي لكل دولة خليجية



تنامي العجز المالي في دول مجلس التعاون الخليجي



أسواق رأس المال المدين

تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2020 من إصدار سندات سيادية بقيمة تفوق 45 مليار دولار، حيث حلت الإمارات العربية المتحدة الأولى خليجياً بإصدارات وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار أمريكي، تلتها المملكة العربية السعودية (12 مليار دولار أمريكي) ومن ثم قطر (10 مليارات دولار). يضاف إلى ذلك قيام إمارة أبوظبي بإصدار سندات سيادية بقيمة 5 مليارات دولار في شهر أغسطس، وقيام البحرين ببيع أدوات دين بقيمة 2 مليار دولار و صكوكاً بقيمة بمليار دولار لأجل 7 سنوات بنسبة أرباح بلغت 3.95% وسندات بمليار دولار لأجل 12 عاماً بنسبة أرباح بلغت 5.45%. وفي شهر سبتمبر، طرحت المملكة العربية السعودية صكوكاً مقومة بالريال السعودي بقيمة 1.245 مليار ريال سعودي أي ما يعادل 330 مليون دولار أمريكي تقريباً. أما خارج منطقة مجلس التعاون الخليجي، فقد نجح المغرب بإصدار سندات بقيمة مليار يورو لتكون أول سندات سيادية مقومة باليورو يتم طرحها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2020 حتى الآن، ومحققة أقل عائد على سندات سيادية أصدرتها دولة أفريقية في التاريخ.

في مقابل ذلك، تواجه دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صعوبات جمّة نتيجة زيادة عوائد السندات، وخاصة في ظل تدهور الأوضاع المالية العالمية نتيجة للجائحة والانكماش الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط والغاز، فبعدما ارتفعت مخاطر الائتمان بحوالي 80 إلى 100 نقطة أساس على الأقل خلال الربع الأول من عام 2020 حتى في الدول التي تحمل تصنيف (AA)، أخذت الأسواق تستقر بشكل تدريجي خلال الربعين الثاني والثالث من العام.

الترشيد المالي

أقرت الحكومة السعودية خفض ميزانيتها التشغيلية جزئياً بمقدار 5%، وقامت بزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أضعافها في شهر يوليو 2020، مع الاستمرار في تنفيذ بعض الإصلاحات الرامية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة. فبعدما سمحت اللوائح الجديدة التي أقرتها الحكومة السعودية في عام 2019 برفع حد الملكية الأعلى المسموح به للأجانب في الشركات المدرجة، شجعت السوق المالية السعودية "تداول" الشركات الصغيرة والمتوسطة على إدراج أسهمها وتداولها في السوق الموازية "نمو" بهدف دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاعات الاقتصاد غير النفطي، كما قامت السوق أيضاً بتدشين سوق للمشتقات المالية.

من جهتها تعهدت الحكومة الجزائرية وبعد سنوات طويلة من الزيادة المتواصلة في حجم الميزانية بتحقيق وفورات بقيمة 20 مليار دولار أمريكي من خلال تقليص حجم الميزانية والواردات وإصلاح القطاع المصرفي، وذلك لمواجهة انخفاض الاحتياطات الأجنبية بنسبة 17.4% مقارنة بالعام الماضي والعجز المالي الذي بات يتراوح بين 15% إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من تخفيض الحكومة لحجم الاستثمار العام بنسبة 9.7% والاستهلاك العام بنسبة 1.6%.

الاحتياطات المالية الحالية

تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتلك احتياطات أجنبية ضخمة من ضخ السيولة في اقتصاداتها ونظمها المصرفية، حيث قامت كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية باستخدام فائض عائدات النفط والغاز من الأعوام الماضية لسد الفجوة المالية لديها، بينما تواجه دول أخرى مثل سلطنة عمان خطر استنفاد احتياطاتها في حال تعثر مساعيها لإيجاد أدوات مالية أخرى.

وفيما يبدو فإن المصارف الخليجية تستطيع التعامل مع الظروف الحالية على الرغم من الأزمات المتعددة التي شهدتها عام 2020، وذلك بفضل امتلاكها أصولاً وصلت قيمتها الاجمالية بنهاية عام 2019 إلى نحو 2.3 تريليون دولار أمريكي وفقاً لتصنيف وكالة "ستاندرد آند بورز"، مما يمكنها من تحمل ما يصل إلى 36 مليار دولار من الخسائر الائتمانية الإضافية. وفي المقابل، غيرت وكالة "موديز" (Moody's) النظرة المستقبلية لخمس مصارف خليجية إلى سلبية.

ومن المحتمل أن يشهد القطاع المصرفي المزيد من عمليات الاندماج على غرار الاندماج بين البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية في المملكة العربية السعودية. كما يمكن أن تواجه المصارف المنكشفة بشكل كبير على القطاعات الأكثر تضرراً جراء الأزمة - مثل الطيران والنقل والطاقة والتجزئة والتجارة الدولية والشركات الصغيرة والمتوسطة - صعوبات جمة من حيث تنامي نسبة القروض المتعثرة والديون غير المنتجة، ومن الأمثلة على ذلك بنك الإمارات دبي الوطني، أحد أكبر المصارف في إمارة دبي، الذي أعلن مؤخراً انخفاض أرباحه الفصلية بنسبة 69% خلال الربع الثالث من عام 2020 نتيجة تكاليف الديون غير المنتجة.

التمويل متعدد الأطراف والمساعدات الأجنبية

زاد حجم ديون كل من العراق ومصر وتونس والأردن خلال عام 2020، وهي دول كانت مثقلة أصلاً بالديون لصالح المؤسسات التمويلية متعددة الأطراف والبنوك التنموية. ففي شهر مايو، اقترضت مصر 2.7 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، و3.5 مليار دولار من البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (Afrexim Bank)، أما تونس فاقترضت 1.3 مليار دولار و745 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في شهري مارس وأبريل على التوالي، بينما لجأ المغرب إلى استخدام جميع المصادر المتاحة تحت خطة التحوط والسيولة المعتمدة سابقاً من قبل الدولة والبالغة قيمتها 3 مليار دولار، أي ما يعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما قامت إيران من جهتها وللمرة الأولى منذ 50 عاماً بطلب قرض طارئ بقيمة 5 مليار دولار.

وإلى جانب القروض متعددة الأطراف، لجأت الحكومات إلى الدول المانحة على الرغم من الآثار السلبية لهذه الاستراتيجية من حيث تزايد اعتماد بعض الدول على المنح الأجنبية. وقد أثر انخفاض أسعار النفط والغاز أيضاً بشكل سلبي على استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي والمنح التي تقدمها للدول الأخرى في المنطقة، وهو ما أفسح المجال لدخول جهات مانحة جديدة في الأسواق الناشئة.

يملك عدد محدود من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآليات اللازمة لتحويل حزم التحفيز إلى دين منتج يمكنها من التعافي السريع

عمدت العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لاتخاذ إجراءات تؤجل أو تعفي بموجبها المؤسسات من الدفعات المستحقة للحكومة. فبعض الدول اختارت دعم القطاع الخاص من خلال تسهيل وضمان القروض المحلية أو عبر تخفيضات مؤقتة على فواتير الكهرباء، منها على سبيل المثال المملكة العربية السعودية التي قامت بإعفاء القطاعات الاقتصادية الرئيسية من 30% من قيمة فواتير الكهرباء. أما المغرب ومصر فاعتمدتا آليات ائتمانية جديدة لمنح قروض منخفضة التكلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما قامت دول أخرى بإيجاد آليات لتوفير الدعم عبر ضخ السيولة في القطاعات المختلفة كما في تونس ومصر. أما في الإمارات العربية المتحدة، فقد ركزت السلطات الاتحادية والمحلية جهودها على ضمان توفر السيولة لدى المصارف والشركات. ومن بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها دول المنطقة قيام المملكة العربية السعودية بتفطية 60% من أجور القطاعات الخاصة المتأثرة بالجائحة، وذلك في إطار حزمة دعم للقطاع الخاص وصلت قيمتها إلى 2.4 مليار دولار.

واجهت بعض جهات القطاع الخاص صعوبة أيضاً بسبب تأخير العقود أو الدفعات الحكومية. تشكل خطط التحفيز الضخمة التي أقرتها الحكومات والتداعيات الاقتصادية للركود الذي يشهده الاقتصاد العالمي حالياً تهديدات حقيقية للاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بسبب الضغوط المالية ومخاطر تراكم الديون غير المنتجة.

وستكون الدول الأكثر عرضة لهذه التهديدات هي تلك التي تعيش أوضاعاً غير مستقرة مثل لبنان واليمن وليبيا، وكذلك الدول ذات التوازن المالي الحرج مثل سلطنة عمان والبحرين والجزائر والعراق وإيران. وقد تعتمد بعض تلك الدول إلى تمويل العجز المالي لديها مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة عملتها. وفي حال طالبت فترة الجائحة ولم يتم تنفيذ إصلاحات تقلل اعتماد القطاع الخاص على الإنفاق الحكومي، فمن المحتمل أن تصل مستويات الدين التي تعتبر مرتفعة في الأساس إلى مستويات غير مستدامة.

وبالنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أسهم تراجع الطلب المحلي في احتواء نسبة التضخم، وفي ظل ارتباط عملات هذه الدول بالدولار الأمريكي - باستثناء الكويت - فقد يؤدي استمرار ضعف الدولار إلى انتعاش القطاع غير النفطي خلال فترة التعافي الاقتصادي، وبالتالي يبقى السؤال الأهم في الوقت الحالي لهذه الدول متعلقاً بفعاليتها سياستها في إدارة الأزمة على المدى المتوسط.

ينبغي أن تنفذ الإصلاحات الرامية إلى تقليل اعتماد القطاع الخاص على الإنفاق الحكومي بالتوازي مع إصلاحات اقتصادية وتنظيمية واسعة النطاق. بعض دول المنطقة شرعت بالفعل بالخطوات اللازمة في هذا الجانب، من بينها مصر التي أعلنت عزمها ترشيد وتقليص الإنفاق الحكومي. وقد آن الأوان لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لمعالجة مواطن الخلل الهيكلي في دول المنطقة التي كشفت عنها الأزمة، ويمكن أن يتحقق هذا التغيير المنشود من خلال دعم الدول للاقتصاد عبر طرح حزم تحفيز ضخمة تمنحها القدرة على تطبيق السياسات اللازمة لتسريع النمو، ودعم الاستهلاك، والنهوض بالقطاع الخاص، وجذب الاستثمارات. خلاصة القول أن الأزمات التي شهدتها عام 2020 يمكن أن تحمل في طياتها فرصاً جديدة وواعدة للشروع في برامج اقتصادية طموحة لم تكن متاحة من قبل.

عالم جديد: الفرص التي جاءت بها جائحة كوفيد-19

فتح التغيير الذي طرأ في سلاسل القيمة العالمية (global value chains) وما رافقه من تحولات في العديد من القطاعات - بما في ذلك قطاع الطاقة - آفاقاً وفرصاً جديدة ستمكّن الدول التي تُحسّن استقلالها من الازدهار في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، وتشمل تلك الفرص تقريب عمليات الإنتاج إلى أسواق الاستهلاك، وتسريع وتيرة التحول الرقمي في الاقتصاد، وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الواعدة في مجال تحول الطاقة - مثل مشاريع الطاقة المتجددة المعتمدة على الهيدروجين أو برامج تعزيز كفاءة الطاقة.

تسببت الجائحة في تعطيل الإنتاج العالمي وأثرت على بعض أنشطة التجارة العالمية، وأدت إلى ظهور سياسات تهدف إلى حماية الصناعات والأعمال المحلية. ويمكن لبعض دول المنطقة استغلال الفرص الجديدة نتيجة التغييرات الحاصلة في سلاسل القيمة العالمية لبناء نموذج إنتاجي جديد، شريطة أن تتحرك بسرعة. تسعى الشركات متعددة الجنسية مثل شركات تصنيع السيارات أو المنسوجات أو الملابس أو الإلكترونيات والآلات - إلى تعزيز درجة مرونة وأمان وكفاءة عملياتها في خضم الفوضى التي خلفتها جائحة كوفيد-19 عبر مواقع إنتاج جديدة توفر لها هذه الميزات. ويمكن للمنطقة بفضل موقعها الجغرافي المميز والقريب من أسواق استهلاكية ضخمة - وبشكل خاص سوق الاتحاد الأوروبي - أن تكون الشريك الأمثل لهذه الشركات التي تريد تقليص سلاسل التوريد لديها. ويمكن للظروف غير الاعتيادية التي تسببت بها هذه الجائحة غير المسبوقة أن تمنح استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدول المصدرة للنفط والغاز دفعة قوية إلى الأمام، وقد تمنح فرصة للمنطقة بأسرها لزيادة مساهمتها المحدودة نسبياً في سلاسل القيمة العالمية.

فعلى سبيل المثال، تسعى تونس للاستفادة من الفرص المتاحة من خلال استراتيجية الترويج للاستثمار 2021 التي وضعتها والرامية إلى تشجيع الشركات الأوروبية على نقل عملياتها من الصين إلى تونس، وتحديدًا في القطاعات التي تملك فيها تونس أفضلية تنافسية مثل الصناعات الزراعية والنسيج والتصنيع.

من جهتها تحاول مصر والمغرب اتباع مسارات مماثلة عبر التركيز على قطاع صناعة السيارات، حيث تبحث كبرى الشركات العالمية إمكانية نقل إنتاجها من الصين إلى أسواق أخرى، ويملك المغرب على وجه الخصوص فرصة لتسلسل سلم سلسلة القيمة لإنتاج السيارات. ويمكن أن نشهد حالات مشابهة في قطاعات صناعية أخرى ذات قيمة مضافة أقل، مثل صناعة النسيج والملابس، وبشكل خاص في الدول التي تمتاز بوفرة الأيدي العاملة الرخيصة مثل مصر.

وفي الوقت ذاته، من المفترض أن توفر خطط التحفيز فرصاً لإحداث قفزات نوعية في المجالات التكنولوجية، شرط أن يتم توجيهها لدعم مشاريع التحول الرقمي، وتحول الطاقة، وتطوير البنية التحتية الذكية.

وفي ظل تراجع حجم الواردات وتعطل أنشطة التصدير بسبب الأزمة الحالية، بادرت بعض الدول إلى وضع سياسات لإيجاد بدائل للواردات، مثلما حدث على سبيل المثال في قطاع الرعاية الصحية والمنتجات الصحية في الجزائر ولبنان، بينما قامت مصر بالتشجيع على توجيه الاستثمارات تجاه هذه القطاعات في المناطق التجارية الحرة. (المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

ساهمت جائحة كوفيد-19 بتسريع جهود التحول الرقمي في عدد من دول المنطقة، لا سيما في ظل التقدم الهائل الذي تشهده تقنيات الهواتف المحمولة باعتبارها أداة فعالة لدعم القطاعات الاقتصادية غير الرسمية (informal sectors). توفر الأزمة الحالية فرصة للدول المتأخرة نسبياً في مجال التحول الرقمي - وذلك مقارنة بدول الخليج الأكثر تقدماً في هذا المجال - للاستفادة من الطفرة التقنية لاستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة في مختلف المجالات المعرفية، وقد قامت كل من تونس والمغرب والأردن بتفعيل مجموعة واسعة من الأدوات الجديدة مثل آليات الدفع الرقمي والخدمات الإلكترونية. لكن يتعين على هذه الدول أولاً أن تجري إصلاحات واسعة النطاق على شبكات الاتصالات والتركيز على بناء القدرات المحلية، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجيات ملائمة لعملية التحول الرقمي لضمان تمتع القطاعات المستهدفة بالمرونة اللازمة لتخطي أي تقلبات مستقبلية.

تتمتع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بميزات مهمة تمكنها من الازدهار في مرحلة ما بعد كوفيد-19. تتميز المنطقة بكثافة عدد منتجي الطاقة منخفضة التكلفة ومنخفضة الكربون، بما في ذلك النفط والغاز. وقد تمكنت بعض الدول، مثل المملكة العربية السعودية والمغرب، من ترسيخ موقعها كمصدرين منخفضي التكلفة للهيدروجين الأخضر والأزرق، والأمونيا منخفضة الكربون، وغيرها من المنتجات منخفضة الكربون.

الخلاصة

في نهاية المطاف، ستكون خصائص ومقومات كل دولة من دول المنطقة العامل الحاسم في تحديد مدى استفادتها من التغييرات التي يشهدها العالم حالياً. تلعب عوامل عديدة ومتنوعة دوراً حيوياً في تحديد من هي الدول التي ستخرج باقتصادات أقوى ما بعد انحسار الجائحة، ومن بين هذه العوامل تكاليف القوى العاملة، والتركيب السكانية، والأطر التشريعية والقانونية، والعلاقات التجارية، وتوفر البنية التحتية، وتطوير بيئة الأعمال، وتوفر المهارات اللازمة. ومن الممكن أن تسهم السياسات الرامية إلى فتح وتحرير الاقتصاد في تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية. حيث تدرس بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل الإمارات وقطر إمكانية السماح للأجانب بتملك ما نسبته 100% من الشركات في قطاعات معينة، بينما قامت كل من مصر وتونس بفتح أسواقها بشكل أوسع امام المستثمرين وفق ضوابط معينة.

خلاصة القول هي أن فاعلية خطط الاستثمار في البنية التحتية وقطاع التحول الرقمي واستقطاب الاستثمارات ستمثل مفاتيح النجاح الرئيسية التي ستحدد نجاح دول المنطقة في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

الشركة العربية للاستثمارات البترولية

صندوق بريد 9599
الدمام 31423
المملكة العربية السعودية

info@apicorp.org

www.apicorp.org

@APICORP

